

توصيات مؤسسات المجتمع المدني لمبادرة المهاجرين في دول الأزمات

الإجتماع الاستشاري لمؤسسات المجتمع المدني في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

13-12 آذار 2016

بيروت- لبنان

نحن ممثلوا المجتمع المدني عن جمعيات المهاجرين وجماعات الدفاع عن المهاجرين والنقابات العمالية والمنظمات الدينية ومنظمات حقوق الإنسان والمنظمات الإنسانية ووسائل الإعلام من الأردن والكويت ولبنان والمغرب وعمان وقطر وتونس والإمارات العربية و الفلبين، اجتمعنا في بيروت في 11 و 12 آذار لبحث مسألة المهاجرين في الأزمات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ولنقدم المخرجات إلى مبادرة المهاجرين في دول الأزمات.

أكدت مناقشاتنا، أنه يجب أن ينظر إلى الأزمات من منظور المهاجرين، حيث أنه من وجهة نظرنا لا تشكل الأزمات فقط الأحداث التي تبرز فجأة وبشكل حاد، وإنما هناك أزمات دائمة نختبرها في حياتنا اليومية تعزز وتزيد من نقاط الضعف في حالات الطوارئ.

ينبغي الاعتراف بالمهاجرين كفاعلين وليس فقط متلقين للمساعدة، وليكونوا فاعلين يجب تمكينهم، عندما تحمي الحقوق الإنسانية والعمالية، سيكون المهاجرون في وضع أفضل يمكنهم من المشاركة والاستجابة في أوقات الأزمات. إن هذه القدرة مفتقدة لدى المهاجرين بسبب التشريعات والممارسات والإتجاهات القائمة خلال الأوقات العادية مما يعيق المهاجرون من تنظيم أنفسهم وتقديم الدعم لبعضهم البعض في أوقات الطوارئ والأزمات، وعليه، يجب ضمان الحقوق الإنسانية للمهاجرين في كل الأوقات وليس فقط في أوقات الأزمات.

في منطقة الشرق الأوسط التي تعاني من الاضطرابات السياسية، مما أدى إلى زيادة غير مسبوقة في أعداد اللاجئين والمهاجرين الذين تقطعت بهم السبل، علينا ان نذهب إلى ما أبعد من المساعدات الإنسانية، وأن نعمل من أجل مبادئ توجيهية من خلال أطر وآليات حقوق الإنسان. وعلينا أن نعمل معا لضمان عدم وجود أية معاملات تفضيلية بين اللاجئين

والمهاجرين، إذ أن الأوضاع لا تحتل أي تزايد للعنصرية وكرهية الأجانب في الدول المضيفة.

إننا بحاجة إلى النظر في أوضاع جميع اللاجئين الذين نزحوا بسبب الحرب الأهلية والأزمة السياسية المستمرة، وكذلك المهاجرين الذين تضرروا بشكل كبير من جراء الأزمة الاقتصادية الراهنة في المنطقة، ونحن بحاجة إلى إيلاء الإهتمام الجدي بالمهاجرين الموقوفين إداريا وضحايا الاتجار بالبشر عبر الحدود والأوضاع الحرجة للمهاجرين غير النظاميين.

وفي حين أن بعض هذه القضايا قد لا تقع ضمن نطاق مبادرة المهاجرين في بلاد الأزمات، إلا أننا نعتقد أن معالجة هذه القضايا يمكن أن يسهم في إنقاذ الأرواح، وزيادة الحماية وتقليل تعرض اللاجئين والمهاجرين للأخطار ، وبالتالي المساعدة في تطوير آليات استجابة فعالة.

تاليا توصياتنا الخاصة بالمبادرة

ما قبل الأزمة

- 1- إيجاد قنوات آمنة وقانونية ومنظمة للهجرة الآمنة، وهناك بعض الأمثلة مثل برنامج المسؤولية التضامنية المشتركة في الفلبين، ونظام الهجرة الإلكتروني في الهند¹.
- 2- إدراج بند في العقود والاتفاقات الثنائية لتغطية التعويض وتأمين العودة إلى الوطن في حالات الطوارئ، على ألا يتكلف العمال المهاجرون أية كلفة مادية،

يهدف البرنامج إلى تسهيل هجرة اليد العاملة من الهند إلى البلدان الأخرى وبشكل خاص بلدان الشرق الأوسط، ويحوي قاعدة بيانات إلكترونية شاملة لأصحاب العمل ، وتم تصميم قاعدة البيانات لتشمل المغتربين وأصحاب العمل ووكالات التوظيف ومهامها معرفة أصحاب العمل في حال تقديم شكاوى ضدهم، وكذلك كشف جوازات السفر المزورة، وسجل المغادرة، بالإضافة إلى ان البرنامج صمم بحيث يسهل وصول العمال المهاجرين وأفراد أسرهم إلى تسجيل الشكاوى للحصول على الدعم المناسب.

- والخيار الآخر أن يدفع صاحب العمل تأمينا يستخدم في حالة تستوجب ضرورة عودة العامل إلى وطنه.
- 3- • يجب ضمان وصول جميع المهاجرين بمن فيهم المهاجرين غير النظاميين إلى الخدمات الصحية والوقائية والعلاجية والتأهيلية في الوقت المناسب لضمان امكانية التعامل مع الأزمات.
- 4- • يجب معالجة المخاوف ذات الصلة بنظام الكفالة الذي يغذي سوء المعاملة والاستغلال وبشكل خاص لعاملات المنازل وغيرهن من العمال المهاجرين الأشد استضعافا، ومن مخاوف هذا النظام صعوبة الحصول على شهادة عدم الممانعة وتصاريح الخروج، وربط التأشيرات بصاحب العمل، والقيود على حرية حركة المهاجرين خلال الأزمات. ويلاحظ في هذا السياق الجهود الإصلاحية التي تبذلها حكومات البحرين والكويت والمملكة العربية السعودية .
- 5- انشاء قواعد بيانات شاملة للمهاجرين في بلدانهم والبلدان المضيفة، وتبادل هذه المعلومات بين الوزارات والبعثات الدبلوماسية. على ألا تستخدم هذه المعلومات ضد المهاجرين، ومثال على ذلك ممارسة المغرب لتسجيل المهاجرين النظاميين وغير النظاميين في السفارات.
- 6- • يجب أن تضع الحكومات خطط للطوارئ، وبرامج لإعادة الإدماج مع انشاء صناديق لتمويل هذه الخطط،
- 7- • يجب علينا أيضا أن نعمل معا لدعم مبادرات تكنولوجيا الهاتف النقال مثل MigCall، وهو تطبيق على الهاتف لاتصال المهاجرين الهنود بالسلطات والمنظمات غير الحكومية في أوقات الأزمات.

مرحلة الطوارئ:

- 1- زيادة التنسيق والتواصل بين جميع الجهات المستجيبة بما في ذلك الحكومات والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني لتقديم الاستجابات اللازمة.
- 2- يجب أن تحدد نقاط اتصال وضباط ارتباط بين مجتمعات المهاجرين المتضررين من الأزمات
- 3- ضمان المساواة وعدم التمييز عند تقديم المساعدات الانسانية.
- 4- تسهيل العودة الطوعية لجميع المهاجرين بمن فيهم غير النظاميين والموقوفين إداريا، دون أي شروط، مع ضمان عدم تشتت الأسر أثناء العودة.

ما بعد الأزمة:

- 1- تعويض المهاجرين عن مستحققاتهم غير المدفوعة ومفقوداتهم.
- 2- تقييم أثر الأزمة وما تم من سبل الاستجابة وتقديم التوصيات لوضع خطط مستقبلية.
- 3- محاولة خلق فرص عمل جديدة للمهاجرين العائدين إلى اوطانهم، وبرامج عمل لمن بقي منهم في المناطق المتضررة من الأزمة.
- 4- توفير آليات الدعم النفسي والاجتماعي.
- 5- توفير الاستثمارات المالية من أجل القروض الصغيرة للمهاجرين.

